

PROVISIONAL

A/43/PV.23
20 October 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والاربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والعشرينالمعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسي : السيد التريكي (نائب الرئيس) (الجمهورية العربية الليبية)

شم : السيد كالبوكاس (نائب الرئيس) (فانواتو)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

كلمة كل من :

السيد ليتسي (ليسوتو)

السيد غي (بورما)

السيد الإرياني (اليمن)

السيد آل ثاني (قطر)

السيد غبيزيرا - بريرا (جمهورية افريقيا الوسطى)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا إلى غياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد ليتي (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذه المناسبة الميمونة ، مناسبة انعقاد الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، أحمل إلى هذه الجمعية التحيات الاخوية من صاحب الجلالة الملك موشويشو الثاني ومن حكومة مملكة ليسوتو وشعبها .

وإننا لعلى ثقة من أن مداوات هذه الدورة في ظل قيادة رئيس الجمعية العامة وتوجيهاته ستتوج بنتائج مثمرة .

وفي هذه المرحلة المبكرة أود أيضا أن أغتنم الفرصة لأشيد إشادة خاصة بسلفه السيد بيتر فلورين ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية وبالمهمة النبيلة التي أنجزها أثناء الدورة الثانية والاربعين التي كانت بالغة النشاط .

من الجدير بالذكر أيضا أن معظم الانجازات الإيجابية التي حققتها منظومة الأمم المتحدة خلال السنوات الماضية تعزى إلى أميننا العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي لا يعرف الكلل أبدا ، والذي نعرب له عن امتناننا الدائم . إن سجل إنجازاته البارزة لا يضاهيه أي سجل آخر . ففي الواقع ما زال يواصل الاضطلاع بمهامه في امتياز متعظم .

لم يبق على نهاية القرن إلا عقد أو أكثر قليلا . وهذه الحقيقة ينبغي أن تمثل لنا جميعا لحظة تفكير وتأمل ونحن نعكف على النظر في مستقبل البشرية في السنوات المقبلة . ويظل السعي إلى تحقيق السلام الذي يكرمه ميخاق الأمم المتحدة واحدا من أكبر التحديات التي تواجه الإنسانية . إن التطورات الأخيرة في العلاقات الدولية تشير

إلى حدوث تحول حاسم من عالم يتسم بالمواجهة إلى عالم يتسم بالمصالحة والتراضي والتسامح ، فقد أصبحت الأمم تكتشف يوماً بعد يوم عقم الحروب وعدم جواز العدوان والسيطرة الأجنبية .

إن روح الحوار والتعاون البازغة أحيت أملاً كبيراً في إمكانية كفالة الحفاظ على الحضارة الإنسانية . كان من عادة موشويشو الأول وهو مؤسس أمة ياسوتو وأحد مفكري عصره البارزين ، وصاحب مهارات دبلوماسية عظيمة ، أن يشبه السلم بشقيقته . وكان يصرح السلم بأنه أم مجتمع الأمم ، وأنه بالتالي أساس البقاء والأمن الجماعيين للأمم كبيرها وصغيرها .

لم يحدث من قبل في التاريخ المعاصر أن ارتقى ضمير البشرية إلى هذا الحد من مستوى الاحترام الكامل والمراعاة الكاملة لحقوق الإنسان . إن حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطنيين ، وقدمية حياة الإنسان وكرامته ، وعدم الاعتداد بالمنصورية كمنصر محدد للتفاعل البشري ، أمور مقبولة عالميا الآن بوصفها أمسا راسخة للبشرية . وعلينا أن نعيد تكريس أنفسنا وأن نرقى إلى مستوى مبادئ حقوق الإنسان السامية لنضمن مستقبلا أفضل للأجيال المقبلة .

تؤمن بلادي إيمانا عظيما بدور منظومة الأمم المتحدة في النهوض باحترام القانون الدولي . وإن السعي إلى تحقيق العدالة ينطوي على الالتزام بمبدأ الحقوق المتساوية لجميع شعوب العالم . وقد تصور الآباء المؤسسون للأمم المتحدة ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أنهما مكان قانونيان يضمنان للأجيال المقبلة ظروفًا تسودها العدالة والسلام والحرية والأمن للجميع .

إننا نشفي على المبادرات التي تتخذ الآن في جميع أنحاء العالم لحسم الصراعات الإقليمية عن طريق الوسائل السلمية . ونرحب بإدراك المجتمع الدولي المتنامي بالمخاطر الكامنة في اللجوء إلى الأعمال الحربية لتسوية النزاعات . ولدينا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن يؤر التوتر الساخنة الباقية في العالم بلغت مشارف الحل ، في ضوء روح التصالح وحسن النية الحالية بين أمم العالم .

ومن حقائق عصرنا المحزنة ، أنه رغم زيادة التقدير العالمي لقيمة الحياة الإنسانية ، لا يزال الفقر في العالم الثالث أخطر تحد للكرامة الإنسانية . فالفقر ، بقذارته ، وآلام الجوع ، وبؤس المرض ، واليأس الناتج عن عدم الوفاء بالوعود التي قطعت مع تحقيق الاستقلال السياسي ، لا تزال تذكره بالفئة الواضحة بالتباينات الصارخة التي يتسم بها عالمنا الحديث . ولا يمكن أن يكون هناك أمل في أن يسود السلام والاستقرار في عالم يتعايش فيه الفقر المدقع ، الذي يعاني منه الكثيرون مع الوفرة التي تحظى بها القلة والتبديد الذي تمارسه .

لا يزال الجنوب الأفريقي بؤرة توتر ساخنة ، ولا تزال الحالة في جنوب أفريقيا متفجرة دوما . والتقلبات الاجتماعية - السيامية العسيرة الحل تترى ، لا فرادى وإنما

بطريقة ماروخية وباعداد فلكية . والصراع بين السود والسود الذين تجمع بينهم انتماءات ومعتقدات ايديولوجية - السياسية ، ما زال مستمرا دون هوادة . ولا يزال التوتر المنصري ومظاهر الخلل الاجتماعي آخذة في الزيادة . فهل يمكن للمالم أن يكتفي بمجرد المشاهدة ؟ لا اعتقد ذلك .

إن السبب الاساسي في هذا المرض الصعب هو سياسة الفصل المنصري . واعتقد اعتقادا راسخا بأن الخطط السلمية التي يمارس على حكومة جمهورية جنوب افريقيا فيما يتعلق بإنهاء الفصل المنصري وحسم النزاع في انغولا وناميبيا اداة فعالة ينبغي استخدامها لحد جمهورية جنوب افريقيا على قبول الحقائق التي لا مفر منها ؛ وبدء مفاوضات ماثدة مستديرة مع جميع الاطراف المعنية في جنوب افريقيا دون أي تمييز .

وما لم يشارك جميع الرجال والنساء في جنوب افريقيا في العملية السياسية ، ويقررون جماعيا مصيرهم ، لن يسود سلام ووشام داشمان في جنوب افريقيا . ولذلك من الحتمي على جميع البلدان القادرة على التحرك أن تقوم بذلك قبل أن يفوت الاوان .

ومما يرتبط ارتباطا لا ينقسم بالصراع في جمهورية جنوب افريقيا ، مسألة اللاجئين والمشردين . والرابطة بين الممالتين لا يصعب تحديدها . إن معظم الفارين من عواقب الحالة في جنوب افريقيا يجعلون من ليسوتو ملاذهم الاول . وليسوتو ، بحكم موقعها الجغرافي في قلب جنوب افريقيا ، من السهل الوصول إليها من جنوب افريقيا .

وليسوتو ، بوصفها موقعة على صكوك دولية بشأن اللاجئين ، تواصل تمسكها بالتزاماتها . إننا بلد تأسس من مجموعات عرقية متفرقة ، في وقت كان الناس يمانون فيه ويغرون من ويلات نزاع دون إقليمي عنيف شرير ، ولذلك ، فإن من الملائم أن نؤكد من جديد التزامنا الثابت الراسخ بتوفير الملجأ لجميع اللاجئين الحقيقيين دون تمييز على أساس العرق أو العقيدة أو اللون . وإعادة تأكيد التزامنا هذه قامت بها بلادي أيضا خلال مؤتمر أوصلو الذي عقد مؤخرا بشأن محنة اللاجئين والمعاندين والمشردين .

إن المبادرات الدبلوماسية الراهنة الرامية إلى إرساء أسس إعادة السلام إلى انغولا والامتنع إلى ناميبيا واتسحاب جميع القوات الأجنبية ، أشارت فينا أملا

عظيما . ومن دواعي الفخر لمجلس الامن وبفضل بعد نظره ، انه بعد عشرة اعوام مسن إصداره للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الشهير ، ان هذا القرار يبدو الآن وهو يلقي تاييد جميع الاطراف المعنية بوصفه وسيلة لحصول ناميبيا على الاستقلال الذي طال انتظاره .

لقد خدمت الجمعية العامة قضية إنهاء اتمتار ناميبيا بطريقة متميزة . وبالتالي فإننا مقتنعون بانها ستقوم ، ربما بامتياز اكبر بالمهام التي ستلقى على كاهلها في الفترة المؤدية إلى استقلال ناميبيا .

إن العالم ينتظر بلهفة كبيرة تنفيذ جمهورية جنوب افريقيا لمقصدتها الذي أعلنت عنه ، أي البدء بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) القاضي بحسب ادارتها من ناميبيا بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام . ونأمل أيضا أن تكون المبادرة الطيبة من جانب جنوب افريقيا بحسب قواتها من انغولا ايذانا ببداية النهاية للأعمال القتالية في انغولا .

ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ الدور البناء الذي تلعبه الدولتان العظميان ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، في ممارسة نفوذهما وهيبتهما لضمان ايجاد حل عادل ودائم لهذه المشكلة الاقليمية .

وشمة قضية أخرى احتلت مكانا رئيسيا على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنة الماضية هي حرب الاشقاء بين إيران والعراق ، هذان البلدان الاسلاميان اللذان تربط بينهما ثقافة وتقاليد ومعتقدات مشتركة وكلاهما عضو في حركة بلدان عدم الانحياز والامم المتحدة . وقد وقفنا وشاهدنا بغرغ غير مصدقين ما نراه عندما قام هذان البلدان الشقيقتان بتبديد مواردهما وطاقاتهما في تدمير كل منهما للبنية الاساسية الاقتصادية للآخر وعرقلة سير الملاحة في منطقة الخليج .

لقد امسكت الامم المتحدة بزمام الامور ولم تدخر جهدا لحسم هذا النزاع ، ويسرنا أن نرى أن الجهود لم تنهض سدى . ان قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) لاقى قبولا في نهاية المطاف واحتل مكانه الصحيح في أذهان من بوسعهم وقف الاعمال القتالية . ومن المؤسف أن هذه الحرب التي لم يخرج منها منتصر ولا مهزوم قد أسفرت عن فقدان ارواح بشرية بأعداد هائلة . ونعتقد اعتقادا قويا بأن تلك الحرب ما كان ينبغي لها أن تشن في المقام الاول .

ذكرت من قبل أن العديد من الصراعات الاقليمية والاقليمية ما زال مستعصيا على الحل بسبب عدم توفر الارادة السياسية لدى أطراف النزاع للتمسك بالمبادئ التوجيهية المتجسدة في ميثاق الامم المتحدة مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعدم استعمال القوة ، هذا على سبيل المثال لا الحصر .

وفي ضوء ما ذكرت فإن وفدي يؤيد الرأي القائل بأن القضية الفلسطينية سوف تحسم اذا ما عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة ، تبحث فيه على نحو مستفيض تلك القضية وتقدم فيه مقترحات وخطط محددة لحسم النزاع ليتسنى انهاء هذه المسألة التي ما برحت مدرجة على جدول أعمال هذه المنظمة منذ فترة طويلة .

إن الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود بوصفها دولة ذات سيادة داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وحق الشعب الفلسطيني في وطن خاص به ، وفي نهاية المطاف نياله الاستقلال والسيادة ، يمثلان شرطا مسبقا لا غنى عنه لايجاد تسوية دائمة وسلمية لازمة الشرق الاوسط . وفي الوقت نفسه نناشد جميع الاطراف المعنية التحلي بضبط النفس والتخلي عن اللجوء إلى استعمال القوة كأداة لتسوية النزاع .

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة لإحلال السلم الدائم في قبرص لا تزال الحالة هناك مشار نزاع . غير أنه يسرنا أن نلاحظ أن القبارصة الاتراك واليونانيين يسيرون الآن في طريق يبشر بحل النزاع . ولعل المحادثات الاخيرة التي جرت بين الرئيس فاسيليو والزعيم القبرصي التركي السيد دنكتاش تحت رعاية الامين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، تكون ايذانا للبدء بحقبة جديدة في مسار السيادة في تلك الجزيرة المضطربة لكي يتسنى لقبرص في المستقبل القريب أن تتمتع من جديد بوحدتها التي طال انتظارها .

إن ليسوتو ما برحت تؤيد جميع الجهود الصادقة الرامية إلى حسم المشكلة في امريكا الوسطى . ونؤيد ونقر بالكامل خطة السلم التي أخذ زمام المبادرة فيها الرئيس أرياس ونؤيد مبادرة مجموعة كونتادورا التي نرى أنها تشكل إلى حد كبير إطار عمل موضوعي يمكن من خلاله وضع حد للمعاناة والكرب في أمريكا الوسطى .

وبفضل جهود الوساطة الحميدة التي اضطلع بها الامين العام للأمم المتحدة وما قامت به منظمة الوحدة الافريقية من جهود بدأنا نرى وميض أمل يلوح في أفق مشكلة الصحراء الغربية . إن الاستفتاء المزمع إجراؤه والذي نأمل أن يكون حرا لا بد أن يعطي شعب الصحراء الغربية فرصة لممارسة حقه بحرية في تقرير مصيره السياسي .

ومما لا شك في أن الطريق إلى السلم سيتيسر بدرجة كبيرة إذا ما وافق طرفا النزاع على فتح قنوات الاتصال المباشر بينهما .

إن أبناء وبنات كمبوتشيا يتوقون بحق إلى السلم وإلى إيجاد حل دائم لحالة الجمود السياسي الراهنة . وما برح شعب كمبوتشيا منذ أكثر من عقد من الزمان يمر بمعاناة كبيرة تنطوي على خسارة فادحة في الأرواح وتدمير للممتلكات .

والآثار السياسية والاقتصادية التي أسفرت عنها مشكلة كمبوتشيا لم تكن ملموسة في آسيا وحدها بل ما برحت تمثل مسألة جسيمة للمجتمع الدولي . ومن هنا فقد اتخذت منظماتنا أيضا من القرارات التي تطالب باستمرار بانسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا . إن ليسوتو ما فتئت تؤيد بقوة فحوى وروح قرارات الأمم المتحدة وسوف تستمر في ذلك إلى أن يتم تنفيذها واحترامها على الوجه الأكمل ودون قيد أو شرط .

وعلى نفس المنوال ، تؤيد ليسوتو تأييدا كاملا جميع التحركات والمبادرات الجارية التي تستهدف إعادة توحيد الكوريتين وعودة السلم الحقيقي والدائم إلى شبه الجزيرة الكورية .

ولئن كان الاقتصاد العالمي يتسم بدلائل الانتعاش ، حسب الإحصاءات الأخيرة ، فمن المؤسف أن نلاحظ أن الحالة في البلدان النامية لا تزال قاتمة ، كذلك هناك بلدان نامية عديدة تعاني من انخفاض في الدخل الحقيقي للفرد بينما تواجه في الوقت نفسه أزمة مديونية تعيث خرابا في اقتصاداتها الهشة بالفعل . والضحايا الرئيسيون للحالة الاقتصادية الراهنة هي أقل البلدان نموا التي تعاني من مشاكل ذات طابع هيكلية بصورة رئيسية .

ونأمل أن يهيئ الانتعاش الاقتصادي في الشمال الظروف المؤاتية لإحداث تقدم في الجنوب مع الاهتمام بصفة خاصة بالاحتياجات الملحة لأقل البلدان نمواً . يحدونا الأمل أيضاً أن تنفذ التوصيات المتعلقة بالبلدان النامية الصادرة عن مؤتمر قمة تورنتو لعام ١٩٨٨ باخلاص ، وبصفة خاصة ما يتصل منها بتخفيف المديونية .

إن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا الذي جرى في مقر الأمم المتحدة قبل انعقاد الدورة الحالية يبين أن الحالة الاقتصادية في أفريقيا لم تتحسن عما كانت عليه عند اعتماد البرنامج سنة ١٩٨٦ وإن احتياجات أفريقيا شديدة أكثر من أي وقت مضى .

لا يسعني أن اختتم بياني دون أن أعرب عن تهانينا الحارة لقوات الأمم المتحدة لصيانة السلم لحصولها بجدارة على جائزة نوبل للسلام اعترافاً بالخدمة العظيمة التي تقدمها للمجتمع الدولي في مجال المحافظة على السلم والأمن الدوليين .

السيد غي (بورما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لشرف وامتيان

لي أن أقدم إلى الرئيس التهانني الحارة لوفد بورما ، بمناسبة انتخابه رئيساً للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن على ثقة من أن خبرته الطويلة الرائعة على المستوى الوطني في بلاده وفي الساحة الدولية ستكون خير عون له في إدارة مداولاتنا والوصول بها إلى نهاية ناجحة .

أود أيضاً أن أشير إلى القيادة البارعة التي وفرها للمجتمع الدولي السيد بيتر فلورين الذي تولى رئاسة الدورة السابقة للجمعية العامة .

وباحساس بالارتياح نود أن نشارك الوفود الأخرى في الإشادة بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لتفانيه في خدمة المنظمة وجهوده التي لا تكل في خدمة قضية السلام .

يصور جدول أعمال الجمعية العامة الطابع المتباين والمعقد للقضايا التي تواجهها الأمم المتحدة عندما تتناول المشاكل الدولية في إطارها الدولي . وفي التماسنا للحلول يتيح لنا الطابع العالمي للمنظمة فرصة تبين مصلحة العالم بوجه

عام والاعراب عنها على الرغم من أن التوصل إلى توافق آراء يستجيب لمصالح الجميع لم يكن دائما أمرا سهلا . ولئن كانت هناك حتى الآن مشاكل كثيرة لم تحل فإن المنظمة تعبر عن آمال وتطلعات المجتمع الدولي وينبغي أن تظل الأداة الأساسية لتحقيق التوافق في العلاقات بين الدول وإعلاء شأن حكم القانون في العلاقات الدولية . ومن دواعي ارتياحنا الاعتقاد بأن الحالة الدولية الراهنة توفر فرصا مؤاتية للأمم المتحدة تواصل فيها مساعيها لصيانة السلم وزيادة الأمن الدولي وتنمية التعاون الدولي .

إن صيانة السلم والأمن الدوليين تحتل مكان الصدارة في جدول أعمال الأمم المتحدة . بيد أن الطابع المتكافل للعالم يجعل من غير الممكن الفصل بين مسائل السلم والأمن من ناحية والمساعي الرامية إلى تحقيق الرفاه المشترك لسكان العالم من ناحية أخرى . وهذا بدوره يتوقف إلى حد كبير على الاهتمام إلى حلول لمشاكل التنمية العالمية وتقليل أوجه التباين في الأحوال المعيشية للشعوب .

تعتبر الصراعات ذات الطابع الإقليمي سمة خاصة من سمات حياتنا الدولية . وقد أدت تلك الصراعات إلى قيام عقبات كبيرة اعترضت تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة . وهي تمثل بوجه خاص سمة سائدة في المناطق النامية في العالم أدت إلى قيام العراقيل أمام أمن الشعوب ورفاهتها ، وإلى زيادة حدة التوتر الدولي وإلى قدر كبير من المعاناة للشعوب . ولهذا يوجد بعد سياسي وإنساني في إيجاد الحلول لتعزيز احتمالات السلم على المستوى الإقليمي .

ويمكن للدولتين العظميين أن تفعلا الكثير للتوصل إلى حلول للمشكلات الدولية ، بيد أن هدف تأمين الأمن الدولي يتطلب بذل المساعي من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي ، عن طريق نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة . وفي نهاية المطاف يمكن تعزيز الأمن الدولي بصورة فعالة عن طريق استعداد جميع الدول الأعضاء لإقامة علاقاتها على أساس مبادئ الميثاق .

إن الاتفاق الثنائي الذي أبرم بين الدولتين العسكريتين العظميين يشكل الخطوة الأساسية الأولى في عملية نزع السلاح النووي . وتتضح أهمية هذه الخطوة في إمكانيات تحقيق المزيد من التدابير الملموسة .

إن مفاوضات نزع السلاح الناجحة لها أهمية حيوية لجميع الأمم ، كذلك فإن الاتفاقات بين الدول التي تظلع بمسؤوليات أساسية يجب أن يكون لها أثر هام على جهود المجتمع الدولي . وتعتبر الأمم المتحدة المسرح الأساسي لجميع هذه الأنشطة .

ففي أفغانستان قامت الأمم المتحدة ، عن طريق المساعي الحميدة للأمين العام ، بدور هام في تحقيق الاتفاقات التي أشاد بها الجميع بقوة . ونعتقد أنه إذا نفذ جميع الأطراف اتفاقات جنيف بحسن نية ، فإن المأساة التي أصابت أفغانستان قرابة عقد من الزمن سوف تنتهي وسيتمكن الشعب الأفغاني مرة أخرى ، بمساعدة المجتمع الدولي ، من أن يحدد مستقبله ويعيد بناء وطنه الذي أصابه الخراب .

كبارا على جهود مجلس الأمن وعلى الدور الهام الذي يضطلع به الأمين العام في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال صيانة السلم وفي السعي الى ايجاد حل للنزاع . وفي الجنوب الافريقي ، مازالت الجمعية العامة تواجه حالة لم تصدر فيها عن النظام القائم في بريتوريا أية بادرة تنم عن توانيه في جهوده الرامية الى الابقاء على سيادة الفصل العنصري ، بيد أننا نشهد حاليا تطورات هامة فيما يتعلق بالحالة في منطقة افريقيا الجنوبية الغربية . فالاتفاق على مجموعة من المبادئ لاقرار السلم في المنطقة ، والاعتراف بحقوق شعب افريقيا الجنوبية الغربية في الحرية وتقرير المصير يقرب اليوم الذي تنال فيه ناميبيا استقلالها . وان تصلب جنوب افريقيا ورفضها الامتثال لخطة الأمم المتحدة هو العقبة التي تحول دون تنفيذ تلك الخطة . ويحدونا الأمل في أن يؤدي الاتفاق الذي تم التوصل اليه الى الشروع دون ابطاء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يشكل الاطار لممارسة الشعب النامبي لحقه في الحرية والاستقلال .

وغني عن البيان أن السبب الجذري فيما تشنه جنوب افريقيا على الدول المجاورة من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ، وما تقوم به من انتهاك السلامة الاقليمية لتلك الدول ، يكمن في سيادة الفصل العنصري التي ينتهجها نظام بريتوريا العنصري ، الذي لم يتراجع أمام الادانة العالمية ، ولم يستجب للنداء الدولي الداعي الى القضاء على نظام الفصل العنصري قضاء مبرما .

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل ، من خلال الجهود المبذولة في الأمم المتحدة وفي غيرها من الأجهزة ، تقديم الدعم الوطيد الى شعب جنوب افريقيا في كفاحه ضد التمييز العنصري المؤسسي الذي يمارسه نظام بريتوريا .

وان جهود الأمم المتحدة الرامية الى تعزيز الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية للشعوب كافة والنهوض بها تمثل بدورها قضية ذات أولوية ، ولا بد من التركيز في تلك الجهود على اقامة علاقات دولية أكثر توازنا وانصافا ، وعلى تضيق الفجوة بين المناطق المتقدمة والمناطق النامية في العالم .

ولاتزال البلدان النامية تواجه بيئة اقتصادية متزايدة الصعوبة . فالمؤسسات التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية والتي أنشئت بفرض تيسير أداء الاقتصاد العالمي لم تثبت فعالية في تلبية مقتضيات ما يجري من تغيير واسع النطاق في نمط الاقتصاد العالمي . ومن الأمور الأساسية لهذه التغييرات التكافل المتعاطف بين الدول الذي يستلزم ادراكه توافر بيئة اقتصادية دولية أكثر مواتاة تسهم في التغلب على أوجه الاختلال في الاقتصاد العالمي . ويقتضي الأمر على وجه الإلحاح احياء التعددية كى يتسنى بدء عملية الحوار الهادف في المجالات المتمثلة بالتعاون الاقتصادي الدولي .

ان المناقشة العامة تؤذن ببدء التعاون بين الأمم بشأن قضايا ذات أهمية دولية أنشئت من أجلها هذه المنظمة ، وان البيانات التي استمعنا اليها هذا العام لتشجيع الثقة في نفوسنا . ولكننا نلاحظ في الوقت نفسه بعض التعليقات التي لا تسهم في بلوغ هدفنا من المناقشات وتشكل تعديا على ما يمكن اعتباره من الشؤون الداخلية للدول . ومن هذا المنطلق يرى وفد بورما ان من المناسب ان يشير الى التطورات ذات الصلة ببلدنا .

ان الأمم على امتداد تاريخها تمر أحيانا بأزمات وتشهد مواقف تؤشر تأثيرا خطيرا في حياتها الوطنية ، وتسفر عن اضطرابات وقلقل وأحداث لا سبيل الى تفاديها .

اجتازت بورما مؤخرًا مرحلة كهذه ، خلّفت أشرًا عميقًا في قلوب وعقول الأمة ، حكومة وشعبًا . وفي أوقات كهذه ، التي فيها حاجة الى فرض سلطة القانون والنظام والتي تتخللها لحظات مفعمة بخطر شديد وتعرض فيها الأمة للتهديد ، فان من واجب سلطات الدولة ولزامًا عليها أن تتحمل مسؤولية التغلب على هذه الصعوبات .

ان الحالة السائدة اليوم حالة تتغلب فيها الأمة على مرحلة اتسمت باللبلية ، وحققت فيها قدرًا معقولًا من الاستقرار . وما من دولة أجنبية يجوز لها أن تحدد لبورما ما الذي ينبغي أن يكون عليه مستقبلها السياسي ، لأن من حق الشعوب أن تقرر مستقبلها بنفسها . ولتمكين الشعب البورمي من ممارسة تلك الحقوق ، أعلنت سلطات الدولة عن إجراء انتخابات عامة ، وتتخذ الترتيبات اللازمة لإجرائها ، التي ستكون انتخابات حرة ونزيهة يمكن لجميع الأحزاب السياسية أن تشارك فيها وذلك لتتسنى الإقامة الناجحة للنظام الديمقراطي المتعدد الأحزاب ، الذي يصبو اليه الشعب .

وفيما يتعلق بتصريف العلاقات الخارجية ، ستواصل بورما انتهاج السياسة الخارجية المستقلة والنشطة التقليدية ، وستبقي على علاقاتها مع البلدان الأخرى على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل .

إذ يدنو القرن العشرون من نهايته ، فان تغييرات عميقة تجري الآن على المسرح الدولي متشكل الحياة في القرن القادم . ان المشاكل التي تحيق بعالمنا متعددة ومعقدة ، كما أن مصائر الشعوب أكثر تشابكًا من أي وقت مضى .

يسود الآن مناخ من التفاؤل إذ تعرب الدول عن تجدد ايمانها بالأمم المتحدة . وينبغي لهذه التطورات الايجابية أن تسبغ على المنظمة مزيدًا من الحيوية والقوة ، بوصفها المحفل الدولي الذي يلتمس حلولًا للمشاكل الناجمة عن تعقد عصرنا والمؤشّرة على جميع الدول .

السيد الأرياني (الجمهورية العربية اليمنية) : السيد الرئيس ، في

بداية كلمتي يسعدني أن أزجي اليكم التهنئة الخاصة باسمي ونيابة عن وفد الجمهورية العربية اليمنية على انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، واثقا من أن الصفات الحميدة ، والحنكة الدبلوماسية التي تميزون

بها مستهم اسهاما كبيرا وفعّالا في نجاح أعمال هذه الدورة . كما أوكد لكم بأن وفد بلادي سيعمل جاهدا في سبيل التعاون معكم لانجاح مهمتكم والعمل على تحقيق ما من شأنه الوصول الى نتائج جيدة وطيبة في دورتنا هذه .

وانه ليسعدني أيضا أن أتقدم من خلالكم بخالص الشكر والتقدير لسلفكم السيد بيتر فلورين ، الرئيس السابق للدورة الثانية والاربعين ، الذي أظهر كفاءة واقتدارا خلال رئاسته لأعمال تلك الدورة وادارته لأعمالها وكذا رئاسته بنجاح للدورة الاستثنائية الثالثة التي كرسنا لنزع السلاح .

كما يسعدني في هذا المقام أن أعبر عن خالص التهنية والتقدير للسيد خافيير بيريز دي كوييار ، أمين عام منظمنا ، على أعماله الجليلة ومسايعه الحميدة تجاه الكثير من القضايا التي تسعى الامم المتحدة لايجاد الحلول لها ، تحقيقا لاهداف منظمنا وتعزيزا للأمن والسلام بين الدول والشعوب . ولا يفوتني هنا أن اهنيء السيد الامين العام والعاملين في منظمنا ، وعلى وجه الخصوص أولئك النفر المؤمن بقضايا السلام الذين كرسوا حياتهم لحفظه في مناطق عديدة من العالم ، وأعني بهم أعضاء قوات حفظ السلام الدولي الذين استحقوا بجدارة الحصول على جائزة نوبل للسلام . فهذه القوات التي تعمل في أصقاع شتى من هذا العالم تمثل التعبير العملي والملموس عن رغباتنا جميعا كأعضاء في هذه المنظمة في أن يحل الحوار الصادق محل هدير المدافع وطلقات البنادق . واننا لنشكر لجنة نوبل على حُسن اختيارها ، الذي يعزز ثقة المجتمع الدولي بدور هذه القوات ورسالتها النبيلة والانسانية التي تظطلع بها .

ويسرني أن أنوه بالتقرير القيم والشامل الذي قدمه السيد خافيير بيريز دي كوييار عن المنظمة وجهودها الايجابية ، خاصة وأن هذا التقرير قد جاء في ظل جو دولي ينحو نحو ايجاد حلول مرضية لمشاكل مزمنة كانت ومازالت تهدد السلام والأمن الدوليين ، ويبرز الدور المأمول الذي تظطلع ، ويجب أن تظطلع ، به المنظمة الدولية في الحفاظ على السلام والأمن في العالم . وها هي المنظمة تثبت للمجتمع الدولي قدرتها على ذلك من خلال جهود السلام الجارية حاليا في كل من أفغانستان والخليج العربي وجنوب شرق آسيا وجنوب غرب افريقيا ، والصحراء الغربية ، وهي جهود لا تدل

على نجاح المنظمة في أداء دورها في خدمة السلام والحفاظ عليه فحسب ، ولكنها تثبت أيضا أن مسؤوليات التقدم أو التعمش في جهودنا لتحقيق سلام وأمن عادلين في عالمنا اليوم مرهونة الى حد بعيد بسلوكنا جميعا كدول أعضاء في هذه المنظمة ، وجنوحنا الى حل مشاكلنا التي لا يمكن أن يخلو منها المجتمع البشري ، حاضرا أو مستقبلا ، بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى القوة مهما كانت درجة تفوق أحد الطرفين أو الاطراف المتنازعة على الطرف الآخر .

إن دورتنا هذه تمنعقد وجو من الارتياح والتفاؤل يغمرنا جميعا لما تحقق من تحسن في المناخ السياسي الدولي وانفراج في العلاقات بين القوتين العظميين والذي كان من أهم مظاهره التوقيع على معاهدة ازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى والبدء الفعلي بتدمير جزء منها كخطوة أولى على طريق نزع السلاح الشامل ، ولقد عبرت الجمهورية العربية اليمنية عند التوقيع على تلك المعاهدة عن سعادتها البالغة بهذه الخطوة العملية الاولى من نوعها على طريق النزع الشامل والكامل لاسلحة الدمار النووي . إلا أن بلادي ما زالت ترى أن ما تم التوصل إليه لا يشمل إلا نسبة بسيطة من ترسانة الاسلحة النووية وما هو إلا بداية مطلب دولي ملح لوقف سباق التسلح النووية بشكل عام وشامل ، حتى تتحقق آمال البشرية في مستقبل يسوده التفاهم والسلام ، ومن هذا المنطلق فإن بلادي تطالب المجتمع الدولي بوجه عام والدول المالكة للتقنية النووية بوجه خاص أن تعمل جاهدة على إبقاء منطقة الشرق الاوسط والمحيط الهندي منطقتين خاليتين من أي سلاح نووي ولذلك فلا بد لي أن أعبر هنا عن القلق البالغ الذي يساور العديد من دول المنطقة إزاء الدلائل المتواترة التي تشير إلى أن دولة قامت على العدوان والاعتصاب والقهر والاحتلال وأعدى بها دولة اسرائيل ، وأخرى تقوم على التمييز العنصري والفطسة العرقية وهي دولة النظام العنصري في جنوب افريقيا تتعاونان في مجال التسليح النووي وترفضان في نفس الوقت الخضوع لإرادة المجتمع الدولي في التفتيش على منشآتهما النووية .

إننا نرى بشائر الانفراج الدولي والوفاق بين العملاقين كعامل مساعد على إقامة علاقات دولية خالية من التوتر وقائمة على التعاون وحل المنازعات بالطرق السلمية بما يضمن إقرار الحقوق لجميع الشعوب المظلومة بدلا من المواجهة والتشديد وبعيدا عن سياسات سابقة كانت قائمة على دفع هذا العالم إلى حافة الهاوية من أجل الحصول على مكاسب غير مشروعته وهي سياسات لم تغرب عن بالنا جميعا .

وفي هذا الصدد فإن بلادي تؤيد الدعوة الرامية إلى التخلص النهائي من الاسلحة النووية من قبل جميع الدول الحائزة عليها بنهاية هذا القرن ، كما أن بلادي تؤيد

الدعوات كافة إلى وقف التجارب المتعلقة بالأسلحة النووية وإلى تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة السياسي والاقتصادي ، وضمان تحويل استثمار الموارد الهائلة في سباق التسليح إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج لها الدول النامية والاقبل نمو ، ليتحقق بذلك عالم ننشده جميعا ، ينعم بالاستقرار وتسوده العدالة وتنمحي منه كل أشكال الهيمنة والاستغلال . وترى الجمهورية العربية السورية ان برامج عسكرة الفضاء الخارجي تعتبر تهديدا جديدا في وجه البشرية التي تسعى لنزع السلاح وتوجيه البحوث والاختراعات العسكرية في الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ولما يعود بالنفع والخير للبشرية جمعاء .

وتؤكد بلادي رفضها من جديد أي وجود عسكري أجنبي في المحيط الهندي وإمتداداته الطبيعية وتدعو إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وفي مقدمتها كما ذكرت سابقا منطقة الشرق الأوسط التي ما زالت تنذر بمخاطر جمة نتيجة للوضع المتأزم الذي فرضته وتفرضه عليها دوله قامت على الاغتصاب والاستيطان العنصري ونعني بها دولة الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة .

إن قضية الشرق الأوسط ما زالت مسرحا لصراع بدأ منذ أربعين عاما ، أي منذ ذلك التاريخ الذي زرعت فيه إسرائيل ككيان عنصري استيطاني في المنطقة . فمنذ أربعة عقود من الزمن تشهد المنطقة حروبا متتالية وما زال الوضع فيها يندثر بمخاطر جسيمة تهدد أمن وسلام المنطقة كما تهدد أمن وسلام العالم بأسره .

وكل ذلك يرجع إلى سياسة اسرائيل العدوانية واستمرارها في احتلال فلسطين والاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وانكارها لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، وممارستها الارهابية ضد الشعب الفلسطيني والدول العربية الأخرى .

ولقد دعونا مرارا ومن على هذا المنبر المجتمع الدولي ليعتبر مسؤوليته تجاه تفاقم الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط ، وإرغام الكيان الصهيوني على الانسحاب من الاراضي العربية ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . إلا أنه وبالرغم من اعتراف المجتمع الدولي بهذه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والمتمثلة في حقه في

العودة إلى أرضه وتقرير مصيره بنفسه وإنشاء دولته المستقلة على ترابه الوطني فما تزال إسرائيل تمارس أبشع أساليب البطش والتنكيل والقمع والارهاب تجاه أبناء الشعب الفلسطيني المجرد من السلاح متجاهلة بذلك قرارات الأمم المتحدة ومتحديه المجتمع الدولي بأسره ضاربة عرض الحائط بكل القيم والأعراف الإنسانية ، ولقد شاهد العالم وخلال عشرة أشهر مضت من انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة أبشع الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في مواجهة هذه الانتفاضة والتي تمثلت في القتل والتعذيب والاعتقال والإبعاد من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي لأبناء الشعب الفلسطيني شيوعاً ونساء وأطفالاً متحديه بذلك الرأي العام وقرارات المجتمع الدولي الصادرة عن مجلس الأمن والمحافل الدولية الأخرى ، وما هذا التعنت والبطش والتنكيل الذي تقوم به إسرائيل إلا دليل واضح على صلفها المستند إلى الدعم السياسي والعسكري الذي تحظى به من دول أعضاء في منظماتنا هذه ، ولكنه يحدونا الأمل أن وهج الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة قد أوضح الفارق بين جادة الحق وهوة الباطل ومن ثم فإن علينا جميعاً كأعضاء في هذه المنظمة أن لا نحيد عن جادة الصواب فلم يعد النهار الساطع بحاجة إلى دليل بعد اليوم . وإنما لنتساءل أمام أولئك المتجاهلين أو المترددين في الاعتراف بالحقوق الوطنية الكاملة والمشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، ألم يحن الوقت بعد أن نعمل جميعاً لنأخذ بيد هذا الشعب الصامد تحت سنابك الإحتلال الصهيوني احتراماً للعهود والمواثيق التي قطعناها على أنفسنا داخل منظماتنا هذه .

إنه لما يثير الدهشة والأسف أن نرى بعض الدول ترفع شعار الدفاع عن حقوق الإنسان وتفرض مختلف العقوبات على بعض البلدان بحجة ممارستها أعمالاً منافية لتلك الحقوق ثم يختلف الأمر لديها أو تتغير المقاييس عندها فيما يتعلق بممارسة إسرائيل للإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني ، ولذلك نرى أنه يجب أن تكون مواقفنا نابعة من مبادئ وقيم إنسانية خالية من الازدواجية ، وأن يتم التعامل تجاهها بنظرة واحدة ودون تمييز أو تفضيل ومع ذلك كله فإنه يحدونا الأمل بأن الدور الإيجابي الذي بدأت تضطلع به منظماتنا هذه نتيجة الانفراج في علاقات الدول الكبرى سوف يمكنها ويمكن مجلس

الامن الدولي بوجه خاص من تحمل مسؤولياتهما تجاه تلك الاعمال اللاإنسانية التي ترتكبها اسرايل ضد الشعب الفلسطيني كل يوم على مرأى ومسمع من العالم أجمع . ولم يعد خافيا على أحد أن تعثر كل المساعي والجهود الدولية الرامية إلى حل هذه القضية يرجع إلى رفض إسرائيل وتعنتها وعدم استعدادها للقبول بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالصراع العربي الاسرائيلي .

وإن بلادي تؤمن بأن الاطار العملي للوصول إلى سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط لن يتأتى إلا من خلال عقد المؤتمر الدولي للسلام الذي تحضره الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وكل الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع بقية الاطراف المعنية الاخرى . وإننا نؤكد أن أية تسوية تتجاهل حقوق هذا الشعب مآلها ولا ريب هو الفشل الذريع .

ولا يفوتني هنا أن أؤكد على خطورة الوضع الطارئ القائم في لبنان في الوقت الحاضر ، نتيجة فشل المساعي الرامية إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية ، منوها بالموقف المبدئي والثابت الذي انتهجته وتنتهجه بلادي بالنسبة لخطورة أي محاولة لتجزئة لبنان أرضاً وشعباً ، وبحرصها التام على أمن لبنان الشقيق وسلامته واستقلاله . ولكن ذلك لن يتحقق ما لم تدرك الزعامات السياسية والروحية اللبنانية أن طريق السلام والسيادة ونهج الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة السياسية سيظلان مغلقين في وجه كل لبناني ، بصرف النظر عن انتمائه الطائفي ، حتى يتوصل اللبنانيون إلى وفاق وطني شامل يتجاوز جميع الحواجز النفسية والطائفية والاقليمية . وإننا لنعبر من هذا المنبر الدولي عن أملنا الوطيد بأن يتمكن الاشقاء اللبنانيون من التغلب على الوضع القائم الذي يسر العدو ويؤلم المديق ، فلهم منا الدعاء بالتوفيق والنجاح .

ولا يفوتني هنا أن أؤكد أيضاً موقف بلادي المبدئي والثابت المنادي بضرورة سرعة تطبيق قرارات مجلس الامن الدولي الداعية إلى الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية .

لقد أعربت الجمهورية العربية اليمنية عن ارتياحها العميق بقبول إيران بقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي قبله العراق فور صدوره . وإننا نسجل ارتياحنا من على هذا المنبر لقبول الطرفين بوقف اطلاق النار والبدء في إجراء المفاوضات المباشرة تحت رعاية الامين العام للأمم المتحدة ، مدركين أن تلك المفاوضات لا بد

أن تكون مضمية وشاقة وأن نجاحها يعتمد إلى حد بعيد على تحلي الجميع بالصبر والمثابرة من أجل التوصل إلى إحلال سلام دائم ومشرف وعادل يضمن لكل طرف حقوقه المشروعة ويزيل شبح الحرب وويلاتها من أمام الأجيال القادمة ويعيد علاقة حسن الجوار وتبادل المنافع والعمل المشترك للحفاظ على أمن وسلامة منطقة الخليج - يعيد إلى هذه العلاقات وهجها الناصع الذي يضيء دروب التقدم والرخاء ويسد أبواب الدمار والمعاناة الاليمة التي تخلفها الحروب أينما كانت ولاي سبب قامت .

ولهذا فإننا نعبر عن تقديرنا لكل من ساهم من قريب أو بعيد في الجهود التي أدت إلى قبول جمهورية إيران الإسلامية بقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، والذي كان من نتيجته وقف إطلاق النار ودخول البلدين في مفاوضات مباشرة . ولنا أمل كبير في أن يواصل مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة مساعيهم الحثيثة في تقريب وجهات النظر في المباحثات الجارية بين الطرفين ليتحقق بذلك سلام حقيقي عادل ودائم ولتتفرغ الدولتان لإعادة البناء وتجاوز آثار تلك الحرب العقيمة . كما نتمنى أن تساهم الدول المتقدمة والقادرة في تقديم يد المساعدة في سبيل إعادة إعمار البلدين .

أما بالنسبة للقضية الأفغانية فإن الجمهورية العربية اليمنية ، وهي تتابع باهتمام ما تم انجازه من نتائج جيدة من خلال اتفاقيات جنيف التي تمت تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة وما توصلت إليه الأطراف المعنية بشأن القضية الأفغانية ، ليسعدها كل السعادة أن يتم تنفيذ تلك الاتفاقيات حتى يتحقق للشعب الأفغاني استقراره ويتمكن اللاجئون الأفغان من العودة إلى وطنهم ، أملين أن تتمكن الأطراف الأفغانية المعنية من الوصول إلى اتفاق لتحقيق الوحدة الوطنية واختيار النظام السياسي والاجتماعي اللذين يتفقان مع رغبة الشعب الأفغاني في الحفاظ على استقلاله وحياده والتمسك بسياسته كدولة من دول حركة عدم الانحياز . ومن جهة أخرى فإن الجمهورية العربية اليمنية لتعبر عن سعادتها وتقديرها للجهود المخلصة التي بذلتها وتبذلها دول المغرب العربي ، وفي مقدمتها حكومتا المغرب والجزائر الشقيقتان ، لإيجاد حل

عادل ودائم لمشكلة الصحراء الغربية تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة بإعتبار أن تلك المشكلة كانت وما زالت تقف حجر عثرة في طريق إقامة المغرب العربي الكبير وتحقيق أقصى درجات التعاون بين دوله وصولاً إلى هدف أسمى يتوق إليه كل عربي ، ألا وهو الوحدة العربية الشاملة .

كما أن بلادي تتابع باهتمام بالغ مساعي الأمين العام للأمم المتحدة وجهوده لتقريب وجهات النظر بين أبناء الطائفتين القبرصيتين ، وإن ما يلوح في الأفق يبشر بالخير وبنجاح قد تفضي إلى صيغة مقبولة للطرفين تكفل حرية العقيدة والمساواة في الحقوق والواجبات لأبناء الشعب القبرصي ، وبما يحفظ لقبصر وحدتها واستقلالها .

ولا يفوتني هنا وفي معرض الحديث عن ايجابيات الانفراج في بعض المشاكل الاقليمية أن أنوه باسم حكومة الجمهورية العربية اليمنية باستئناف العلاقات الطبيعية بين كل من جمهورية الصومال وجمهورية اثيوبيا وبتعبير البلدين عن تمسكهما الكامل بحل أية مشاكل عالقة بينهما بالحوار الودي وقواعد القانون الدولي ، متمنين لعلاقات حسن الجوار بين هذين البلدين الجارين اللذين تربطهما ببلادي وشائج تاريخية مشتركة وصلات اقتصادية وثقافية عريقة أن تكون عاملاً ايجابياً وهاماً لحماية الأمن والسلام في منطقة القرن الافريقي والبحر الاحمر .

وفيما يخص الوضع في جنوب افريقيا فإن الجمهورية العربية اليمنية قد عبرت في كل مناسبة عن إدانتها للأعمال العدوانية البشعة التي يرتكبها نظام الفصل العنصري في بريتوريا وإجراءات القمع والارهاب والترحيل والتعذيب والاعتقالات التعسفية في وجه الانتفاضات الوطنية لأبناء شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا والإعتداءات المتكررة ضد دول المواجهة .

وترحب بلادي بالمفاوضات الاخيرة التي تمت بين الاطراف المعنية بالوضع في جنوب القارة الافريقية . ونأمل أن تكون الزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة لجنوب افريقيا ، والتي جاءت ضمن ما بذله هذا العام من مساع وما حققه من انجازات لإحلال السلام في كثير من مناطق العالم ، قد أسهمت في تقريب يوم الخلاص لشعب ناميبيا

ورفع الغبن والظلم عن المواطنين الافارقة في جنوب افريقيا ووضع حد لسياسة الفصل العنصري التي يمارسها نظام بريتوريا .

وإننا ننتظر التعجيل باتخاذ خطوات عملية لتطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص بقضية ناميبيا ومنحها الاستقلال . ونعتبر أن الاستقلال القادم لناميبيا يشكل انتصارا لشعبها المناضل والشعوب كافة التي أدانت الاستعمار والعنصرية ولكل الشعوب المحبة للسلام والعدل ، إضافة إلى ما سيقدمه هذا المنجز من رصيد تفخر به منظمنا ليضاف إلى سجلها الحافل بالاعمال العظيمة .

وترى الجمهورية العربية اليمنية أن أفضل السبل لحل المشاكل الإقليمية والدولية هو اللجوء إلى أسلوب الحوار والتفاوض . ومن هذا المنطلق فإن بلادي ترحب بالجهود التي تبذل على المستويين الإقليمي والدولي وتتابعها بكل اهتمام للتوصل إلى حل لقضية كمبوتشيا . كما أن بلادي تتابع باهتمام أيضا الاتصالات التي جرت مؤخرا بين الجمهوريتين الكوريتين واتفاقهما على صيغة مشتركة للنظر في المسألة الكورية ضمن أعمال دورتنا هذه ؛ والتي نأمل أن تؤدي إلى إعادة توحيد كوريا بطرق ديمقراطية وسلمية .

إنه وبقدر اهتمام بلادنا بالقضايا السياسية في العالم التي تطرقت إلى بعض منها في كلمتي هذه ، فإنها تولي شديد الاهتمام للمشكلة الاقتصادية العالمية التي لا تقل أهمية وإلحاحا عن القضايا الأخرى ، فالعالم اليوم وبرغم ما وصل إليه من تطور وتقدم تقني ما زال يبرز تحت طائلة نظام اقتصادي عالمي غير عادل كثرت المناداة والمطالبية لسنوات عدة بالعمل على تغيير هذا النظام وإرساء قواعد نظام اقتصادي عالمي جديد يتميز بالتكافؤ ويحقق مصالح جميع الأطراف ويقلل من حدة الأزمة التي تعانيها دول العالم الثالث ، ويقرب المسافة المتباعدة في المستوى بين العالم الصناعي والفني والعالم الثالث الفقير .

إلا أن هذه الدعوات لم تلق حتى الآن ردودا ايجابية من قبل الدول المتقدمة بل إن الهوة بين العالمين تزداد يوما بعد يوم .

وإن بلادي لترى في حدة هذه الأزمة وما تعانيه دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية خانقة ووضع اقتصادي غير متوازن وغير متكافئ مع اقتصاد العالم بالإضافة إلى المزيد من هذه الأزمات واستمرارها ، خطرا يهدد الوضع الاقتصادي العالمي برمته بل إن الخطوات التي تتبعها دول العالم الثالث اليوم في ترشيد استيراداتها من جراء أعباء الديون والنقص الهائل في مداخيلها بسبب نقص أسعار مواردها الأساسية وفرض الحماية على منتجاتها لربما تؤدي إلى جمود اقتصادي عالمي تزداد فيه سوءا قواعد العلاقات القائمة بين العالم الفني والفقير .

وفي هذا الصدد فإن بلادي تمرب عن ارتياحها لقيام بعض الدول الصناعية بإعفاء عدة دول نامية من جزء من مديونياتها أو بعض فوائد ديونها ؛ ولكننا نأمل أن تلي ذلك خطوات أخرى أكثر إيجابية من أجل تخفيف أعباء الديون التي تشكل كاهل الدول النامية وتقف عقبة في طريق انطلاقها وتقدمها كما أننا نتمنى أن يخرج العالم من هذه الأزمة وهذا المأزق من خلال تنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد وذلك باعتماد أسعار مجزية لصادرات الدول النامية وزيادة دور الدول النامية في توجيه النظام النقدي الدولي لتمويل التنمية ورفع إنتاجها في المجال الصناعي ونقل التكنولوجيا بأفضل الشروط وممارسة السيادة على الموارد الطبيعية ودعم دور الأمم المتحدة في التعاون الاقتصادي والدولي .

إن ذلك كله يستدعي منا جميعا تكريس الجهود كافة لإخراج النظام الاقتصادي الدولي الجديد إلى حيز التنفيذ ، نظاما يقوم على أساس من التكافؤ بين جميع الدول بشكل متوازٍ وعادل في المجالات كافة .

أما في الجمهورية العربية اليمنية فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي هاجسنا الرئيس وقد قطعنا شوطا لا يستهان به من أجل بناء اليمن السعيد برغم شح الموارد وقلة الامكانيات . ومنذ أيام قليلة احتفلنا بالذكرى السادسة والعشرين لشورة السادس والعشرين من أيلول/سبتمبر المجيدة - حيث تم بهذه المناسبة افتتاح عدد من المشاريع الحيوية والهامة وكانت قد سبقتها خطوة هامة على طريق ترسيخ الديمقراطية تمثلت في الانتخابات الحرة والمباشرة والنزيهة لمجلس الشورى مستكملين بذلك جميع المقومات الدستورية لدولة النظام والقانون والديمقراطية والمساواة بين جميع أبناء شعبنا ، وعلى صعيد الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة بين شطري اليمن فإن آخر خطوة تم اتخاذها في هذا الاتجاه هي اتفاق السابع عشر من أيار/مايو عام ١٩٨٨ ، الذي فتح آفاقا جديدة على طريق الوحدة اليمنية بالطرق السلمية والديمقراطية والذي اتفق فيه أيضا على السماح للمواطنين في الشطرين بالانتقال بالبطاقات الشخصية ودون أية عوائق اجرائية ويرجع الفضل في ذلك كله إلى السياسة الحكيمة التي تنتهجها بلادنا بقيادة

الاخ العقيد على عبد الله صالح الذي أكد شعبنا ثقته به فجدد له العهد هذا العام وأعاد انتخابه لخمس سنوات قادمة عرفانا ووفاء لما تحقق لبلادنا على يديه من تطور ورخاء وأمن واستقرار على مدى عشر سنوات خلت من العطاء الصادق لتحقيق نهضة اليمن وترسيخ الديمقراطية وحكم الشعب نفسه بنفسه في ظل نظام جمهورية شوري عادل .

وإذ أتمنى أن تكفل أعمال دورتنا هذه بالنجاح ، فإن الآمال تحدوننا بشأن الدورات المقبلة لن تعقد إلا وقد تضاءلت بل وزالت من عالمنا أسباب التوتر وعوامل الصراع ومظاهر الظلم والامتغال ومعاناة الفقر وغائلة الجوع وأن تحل محلها روح التعاون والعدالة والتكافل بمفهومها الإنساني الشامل .

السيد آل ثاني (قطر) : السيد الرئيس ، إنه ليسعدني غاية السعادة أن أهنتكم على انتخابكم لإدارة أعمال هذه الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، مؤمنا بأن حكمتكم وخبرتكم ستكونان عاملين أساسيين في التوصل إلى النتائج التي نصبو إليها ، فضلا عن تمنياتنا بأن جهدا قويا سوف يبذل تلمسا لحلول بناءة من أجل السلم والأمن الدوليين والتعاون بين الشعوب .

ومن دواعي غبطتي أيضا أنكم تمثلون بلدا بينه وبين بلادنا تعاون طيب وبتناء ، لقد استفادت الدورة الثانية والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة من القيادة المتمرسة لسلفكم ، ولا يمكننا أن نفي اسهامه في منجزات تلك الدورة حقه ، ونشني عليه لذلك .

كما أننا نتوجه بمشاعر الشكر والعرفان البالغين لسيادة الامين العام خافيير بيريز دي كويبيار للخدمات الجليلة التي ما انفك يسديها لمنظمتنا ، ولما يبذله من جهود سخية في خدمة ميثاقها واهدافه السياسية .

في الوقت الراهن نشهد تطورا يبشر بالامل في الوضع العالمي ، في اتجاه الحوار والتعايش السلمي بعد فترة عصيبة من التوتر والمجابهة ، ونحن إذ نشارك المجتمع الدولي بالترحيب بهذا التوجه ، نأمل أن يؤدي إلى تحقيق الحلول العادلة للقضايا التي تعاني منها بعض الشعوب في العالم ، وفي مقدمتها الحروب الإقليمية

والاحتلال واغتصاب حقوق الآخرين ، والسيطرة الأجنبية ، والاستغلال الاقتصادي والارهاب ، وتلوث البيئة . ولنقلب النظر حولنا لنجد الوعي الجديد بالمأزق الذي يخلفه النزاع المسلح في العالم ، وهكذا برزت معاهدة إزالة الاسلحة النووية المتوسطة المدى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والاتفاق حول الانسحاب السوفياتي من أفغانستان ، والتوجه نحو حل مشكلة ناميبيا ثم الحرب العراقية الإيرانية ، ومشاكل إقليمية عديدة أخرى . ولعل هذا الوعي الجديد أن يكون فاتحة لاستقرار نزاعات أخرى في العالم ، ونأمل أن يكون عام ١٩٨٨ مدخلا للسلام .

إننا نشيد بالانتفاضة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضد الكيان الصهيوني الفاشي ومشاريمه الاستيطانية وانتهاكاته المستمرة لحرمة الأماكن المقدسة في فلسطين ، ونستنكر بشدة إجراءات القمع والبطش والإبعاد والإرهاب التي يمارسها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل بما فيه من أطفال ونساء وشيوخ .

إن المقاومة الباسلة والصمود الملب اللذين يبديهما الشعب الفلسطيني الراض تحت الاحتلال لهما دليل قاطع على رفض هذا الشعب لسياسة الأمر الواقع الذي تحاول إسرائيل فرضه ، وعلى تمسكه الثابت والمشروع بتقرير مصيره ، محافظة على شخصيته القومية ، وممارسة لحقوقه الوطنية على كامل أرضه وترابه .

إن الانتفاضة ، بما أحرزته من حقائق جديدة أسقطت عن وجه إسرائيل قناع الديمقراطية الزائف ، أسقطت الإدعاءات الإسرائيلية ، وخلقت واقعا جديدا ، وأظهرت إسرائيل على حقيقتها أمام العالم بممارساتها الفاشية وأطماعها العدوانية والتوسعية القائمة على اجلاء السكان وطردهم وتعذيبهم وزجهم بالسجون ، إضافة إلى هدم المنازل ومصادرة الأراضي والممتلكات وإقامة المستعمرات الاستيطانية عليها ، ومواصلة العدوان على المسجد الأقصى المبارك وجميع المقدسات على أرض فلسطين .

إن على إسرائيل أن تستوعب دروس التاريخ وأن تعيد قراءتها أمام هذه الوقائع والمعطيات الجديدة التي أثبتت عدم صحة نظرية الحدود الآمنة والتي كانت تطلقها إسرائيل كمبرر لتثبيت احتلالها وضما للأراضي ، منتهكة بذلك ميثاق وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ومبادئ القانون الدولي ، واتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب والموقعة عام ١٩٤٩ .

إننا نؤكد دعمنا وتأييدنا المطلق لانتفاضة الشعب الفلسطيني بكل الإمكانيات المتاحة ، وندعو الهيئات والمنظمات الدولية والقوى المحبة للسلام إلى تحمّل مسؤولياتها التاريخية ، باستشارة الضمير العالمي لوقف محاولات الإبادة الجماعية وسياسة الطرد والإبعاد التي تمارسها إسرائيل لتفريغ فلسطين والأراضي العربية المحتلة من أصحابها الشرعيين .

إن اقرار السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط لا يمكن أن يقوم على القمع والإرهاب والقتل ، وإنما على أساس من العدالة واحترام ميثاق حقوق الإنسان والمواثيق والاعراف الدولية . ولن يتحقق ذلك إلا بإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقّه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه وترابه الوطني .

ومن هذا المنطلق ، فإن اللقاء العربي في قمتي عمّان والجزائر غير العاديين أسفر عن اجماع عربي على أن عقد مؤتمر للسلام العالمي بمشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، وأطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بمفعتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة ، هو السبيل الوحيد لحل هذه المشكلة حلا عادلا وشاملا . وهناك اتجاه دولي للتوصل إلى الحل النهائي .

وتعرب دولة قطر عن تأييدها لكل خطوة تتخذها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

إننا نرحب بقبول إيران لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) - الذي وافقت عليه العراق عند صدوره - هذا القبول الذي يحمل في طياته أملا كبيرا في تحقيق السلام العادل بين الجارتين المسلمتين ، إيران والعراق .

ونعرب عن أملنا في أن يتمكن البلدان من إنهاء المشاكل بينهما وحلها بالطرق السلمية حلا عادلا وشاملا يضمن مصالحهما ويعزز الأمن والاستقرار في المنطقة بما يخدم المصالح العليا لشعوبها وسائر أبناء الأمة العربية والإسلامية .

كما نعبر عن تقديرنا لمعادة الأمين العام للأمم المتحدة لجهوده الخيرة التي توجت بالتوصل إلى وقف إطلاق النار بين الجارتين المتحاربتين ، ونؤكد مساندةنا وتأييدنا لاستمراره في هذه الجهود حتى يتحقق السلام الدائم والمنشود .

إن دولة قطر على استعداد تام مع شقيقاتها أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية للقيام بأي جهد لإنجاح مفاوضات السلام العراقية - الإيرانية . وإننا على يقين بأن المفاوضات مستمرة رغم صعوبتها بغية التوصل إلى قيام سلام حقيقي دائم وعادل كفيل بتحقيق استقرار منطقة الخليج .

إن دولة قطر ترحب بإنسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ، وتعرب عن أملها في استقرار الأوضاع في هذا البلد ليتفرغ الشعب الأفغاني لبناء بلده وتقرير مصيره .

ويشكل الوضع الراهن في افريقيا أحد اهتماماتنا الرئيسية . إن الطريقة التي تحكم بها جنوب افريقيا تمثل على وجه التحديد ما أنشئت الأمم المتحدة لتناهضه ، ألا وهو الإجحاف والظلم والتمييز . ويجب على الأمم المتحدة أن تكشف جهودها الرامية إلى القضاء على نظام الفصل العنصري غير الإنساني وغير الأخلاقي . إن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه بل يجب القضاء عليه .

وننشد بالتشريعات العنصرية الجديدة التي سنتها جنوب افريقيا بشأن المناطق السكنية ، وسنؤيد دائما وبكل حزم الكفاح البطولي العادل الذي تشنه شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وبقية بلدان الجنوب الافريقي ، وتدعو المجتمع الدولي ، وبخاصة البلدان التي لها نفوذ على جنوب افريقيا ، إلى تأييد كفاح شعوب الجنوب الافريقي وإرغام سلطات جنوب افريقيا العنصرية على التخلي عن سياستها القائمة على الفصل العنصري وزعزعة استقرار البلدان المجاورة .

إننا نشكر الأطراف التي سعت لوضع حل لمشكلة ناميبيا لإنهاء الاحتلال غير الشرعي بواسطة جنوب افريقيا والتمهيد لاستقلال ناميبيا . وتعرب عن أملنا في أن تؤدي المفاوضات الجارية إلى وضع حد للعمليات العسكرية على حدود أنغولا وإلى استقلال ناميبيا ثم القضاء النهائي على التفرقة العنصرية .

ان ترسانات الاسلحة النووية المتنامية لدى الدولتين العظميين تشكل تهديداً دائماً المشوّل لبقاء البشرية ، ونحن نرحب بالاتفاق المبدئي الخاص بالازالة الشاملة للقذائف النووية المتوسطة المدى الذي تم التوصل اليه بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ونأمل أن يكون ذلك ايذاناً بعقد اتفاقات أخرى بينهما من أجل خفض جذري في قذائفهما الاستراتيجية النووية والامتناع عن سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، وينبغي أن يفضي قرارهما بالشروع في محادثات بشأن التجارب النووية الى الابرام المبكر لمعاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب ، وقد أصبح عقد اتفاقية لحظر الاسلحة الكيمائية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف أقرب منالا الآن من ذي قبل ، ويجب انجاز هذه الاتفاقية على وجه السرعة .

وهناك مشكلة أخرى تستقطب اهتماماتنا ، فالارهاب الدولي مشكلة معقدة تهدد استقرار الدول وعلاقاتها المتبادلة ، كما تعرّض للخطر الحياة والممتلكات ، وفي حين أن حلها يدعو الى اقامة تعاون دولي ، والى اتخاذ تدابير متشابهة على الصعيد الوطني ، فان الحاجة تدعو قبل ذلك الى وجود تصور صحيح لطبيعة الارهاب الدولي .

كما انه من الضروري ادانة الارهاب الذي تمارسه الدول ، وهو من نوع الارهاب الدولي الواسع النطاق الذي يقع تحت سيطرة الدول مباشرة ، وان الاستعمار والصهيونية وأصحاب نزعة الهيمنة والعنصرية يمارسون شكلاً سافراً من أشكال الارهاب الدولي بقيامهم بالاعتداء المسلح ضد الدول ذات السيادة ، وبتدخلهم في شؤونها الداخلية ، وباغتيالهم عمداً المواطنين الابرياء أو ارغامهم على مغادرة أوطانهم ، ان الاستعمار والصهيونية والعنصرية هي جميعها مصدر الارهاب الدولي الواسع النطاق الذي يشكل تهديداً خطيراً للسلم والامن الدوليين ، والذي أشار مخط شعوب العالم .

ومن المهم في هذا السياق التمييز بوضوح بين الجهود الشريرة التي تبذلها الجماعات الارهابية ، والكفاح الشرعي الذي تشنه حركات التحرر الوطني .

إن مشاكل الاقتصاد العالمي تعد أمورا تشير بالغ القلق ، فبالرغم من التقدم في مجال تعزيز الشروط الأساسية المسبقة للنمو العالمي ، لاتزال التنمية الاقتصادية في البلدان المصنعة أقل أيضا مما كان متوقعا ، أما في البلدان النامية فسان المستويات المتردية لحصيلة الصادرات وأسعار الفائدة المرتفعة حقا ، ومدفوعات خدمة المديونية المتصاعدة ، وتقلص تدفقات الموارد المالية كلها تلحق الضرر بالأداء الاقتصادي وتعمل على اضعاف آفاق التنمية* .

ولاتزال مشكلة الديون تمثل حجر عثرة في طريق النمو في العالم النامي ، إذ تعد سببا رئيسيا لزيادة التدهور في ظروف معيشة أفقر الفقراء ، كما أن عبء المديونية الباهظ يعقد عملية إعادة تكييف السياسات الاقتصادية لهذه البلدان ، كذلك لا تحقق برامج التكييف الهيكلي وغيرها من الجهود الرامية الى تحسين تعبئة الموارد المحلية ، بما في ذلك الاستخدام الأكثر فعالية للاستثمارات ، نتائج فورية مباشرة ، وذلك بسبب مدفوعات خدمة الديون . لذا لابد من القيام بمزيد من الدراسات لمشكلة خدمة المديونية في البلدان النامية في اطار عالمي ، وعند توجيه قنوات المساعدة المالية المتزايدة لابد من بحث احتياجات البلدان الأكثر فقرا على نحو ملائم .

وفي ظل هذه الخلفية ، ترحب دولة قطر بالنتيجة الايجابية لمؤتمر الأمم المتحدة السابع للتجارة والتنمية ، كما أن الالتزامات التي صادق عليها المؤتمر المذكور والواردة في وثيقته الختامية يجب أن تؤدي على نحو سريع الى أعمال ملموسة بغية التغلب في تضامن وتكافل على المشاكل الحرجة المعاصرة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية .

وفي الختام فان الظروف التي مرت على منظمة الأمم المتحدة منذ انشائها قد طورت وغيّرت أساليب عمل منظماتنا ، إلا أنها لم تمس جوهر مبادئها الانسانية الرفيعة أو تنقص من أهميتها ودورها الفعال في تحقيق أهدافها ، بل ان الالتزام بهذه المبادئ أصبح أكثر ضرورة لتحرر ورفاهية شعوبنا وللبنشوية جمعاء .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كالبوكاس (فانواتو) .

السيد غبيزيرا - بريا (جمهورية افريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : ان الآمال التي علقت على الأمم المتحدة ، والتي حل محلها ، لوقت ما ، عدم الاكتراث ، والريبة ، ان لم يكن الازدراء ، آخذة في الانبعاث . فهناك نهج جديد في العلاقات الدولية يبشر بالتعاون الذي نص عليه الميثاق . وبالنسبة للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، فلا يسع بلادي ، جمهورية افريقيا الوسطى إلا ان ترحب بهذه التطورات .

ومهمتنا هي أن ندعم ونطور هذا النهج الجديد ، والمجتمع الدولي في حاجة ماسة الى خبرة رئيس الجمعية العامة الواسعة السيد دانتي كابوتو ، وصفاته الشخصية ، وهو يستطيع أن يعول على تعاون وفد جمهورية افريقيا الوسطى وتأنيده . كما انني أنقل التحيات الحارة الى فخامة اللواء أندريه تولنغبا ، رئيس الجمهورية ، ورئيس الدولة ، والرئيس المؤسس للمجلس الديمقراطي لافريقيا الوسطى . وأود أن أشيد ببلده الأرجنتين ، الذي تربطه بجمهورية افريقيا الوسطى علاقات ممتازة من التعاون .

وأود ، أيضا ، أن أعبر لسلفه السيد بيتر فلورين ، عن ارتياح وفدي للطريقة التي أدى بها مسؤولياته .

ان بعث الثقة والهيبة لمنظمتنا نتيجة لارادة الدول الاعضاء بطبيعة الحال ، كما أنه نتيجة لايمان الامين العام وصبره ومشايرته ، وتؤكد التطورات بالنسبة لبعض النزاعات ذلك . وتجدد جمهورية افريقيا الوسطى تشجيعها للسيد بيريز دي كوييار .

وبالمثل ، فإن وفدي يرحب بمنح جائزة نوبل للسلام للأمم المتحدة ، فذلك دليل واضح على التقدير الذي يلقاه العمل الحاسم الذي تضطلع به المنظمة من أجل السلم ، ودليل أيضا على استرداد المنظمة لمصداقيتها .

ويجري الآن تقييم الحالة الدولية الراهنة وعمل المنظمة في سياق توافر بعض عناصر الوفاق ووجود حوار نشط جديد وسعي الى التفاهم . ولا ينبغي تفسير هذه التطورات ، وهي تطورات تاريخية ، بأنها حدثت بمحض الصدفة . وهنا يمكننا أن نتفق مع الأمين العام الذي يطرح هذه المسألة في تقريره عن عمل المنظمة خلال هذا العام . فهذه التطورات حدثت نتيجة لوعي الدول الاعضاء بما بينها من تكافل وتشارك في المصالح ، وادراكها لكون ذلك يدعوها الى استغلال الميثاق وما يتضمنه ، بأقصى قدر ممكن ، سعيا الى أن تجد معا حولا لمشاكلها . كما نبعت تلك التطورات أيضا من غريزة المحافظة على البقاء وهي رد فعل صحي يتطلب ، في وقت الخطر ، الدفاع عن القيم المشتركة اللازمة لترابط المجموعة واستمرار بقائها .

والواقع أن الأمر يبدو كما لو كانت الدول ، ولا سيما العظمى منها ، قد أدركت أخيرا ، فجأة ، أننا كنا قد أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من الكارثة ؛ وأدركت أننا لا يمكن أن نواصل تسليح أنفسنا بلا حدود دون أن نعرض الإنسانية لخطر جسيم ؛ وأن الحرية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها وفي التنمية كلها قيم مشتركة ومطالب حيوية لجميع الشعوب وجميع الدول ، لا يمكن الاستمرار في إهدارها أو إهمالها .

كما نبعت تلك التطورات أيضا من إخفاق الطرق والوسائل التي لجأت اليها الدول حتى الآن في أن تفضي - حتى بطريقة مشتتة أو أنانية أو بالارادة المنفردة - الى إيجاد حلول شاملة لمشاكل تتطلب في حقيقتها اهتماما مشتركا .

ويكفي أي استعراض وجيز للتطورات التي حدثت مؤخرا على المسرح الدولي للبرهنة على أن النهج الجديد ، الذي يتألف من المشاركة الحقيقية من جانب الدول الاعضاء في السعي لإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي ، يمكن أن يؤدي ، حتى إن لم يؤدي للتوصل الى تسوية ، الى أن يخفف ، بالاقبل ، من حدة بعض الصراعات التي ظل استمرارها يخل بميزان السلم إخلالا متعظما .

وذلك هو ما ندين له بالنتيجة الطيبة التي تسنى التوصل اليها بالنسبة للحالة في منطقة الخليج بين إيران والعراق ، وهي نتيجة ترحب بها جمهورية افريقيا الوسطى . والمفاوضات الجارية الآن برعاية الامين العام بغية ترسيخ ذلك الإنجاز ، وفقا لنص وروح قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، لا يمكن أن تكون لها أي نتيجة أخرى غير ذلك . ويأمل وفدي في سرعة نجاح هذه المفاوضات واستعادة الثقة بين البلدين الشقيقتين : إيران والعراق .

وفيما يتعلق بالجنوب الافريقي ، فعلى الرغم من عدم التوصل بعد الى اتفاق نهائي ، نعلق آمالا كبيرة على المفاوضات الجارية في برازافيل وفي أماكن أخرى ، وعلى كافة الجهود الفردية أو المتضافرة المبذولة الآن . والواقع أن هناك الآن ، لأول مرة ، زخما يمكن أن يفضي الى إقرار السلم في تلك المنطقة . فتصميم الاطراف على إيجاد تسوية عادلة وسلمية أمر ترحب به جمهورية افريقيا الوسطى ، التي تأمل كثيرا في أن يؤدي هذا الزخم الى التعجيل بعملية استقلال ناميبيا ، عن طريق تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأن يدفع هذا الزخم جنوب افريقيا الى القيام بما من شأنه تحقيق ديمقراطية حقيقية في مجتمع جنوب افريقيا ، بإلغاء نظام الفصل العنصري ، والاعتراف بالحقوق السياسية للأغلبية السوداء ؛ وأن يوجد مناخا تسوده الثقة فيما بين دول المنطقة .

وعلاوة على ذلك ، أسمعنا تطور الاحداث في الصحراء الغربية . ولقد أمكن تحقيق ذلك بفضل العمل الملموس الذي اضطلعت به الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، والذي أدى الى دفع الاطراف المهمة الى أن تعتمد خطة لتحقيق السلم . ووفدي يعلق آمالا كبيرة على أن يسفر تطبيق تلك الخطة ، في النهاية ، عن ايجاد حالة من الانسجام في ذلك الجزء من افريقيا .

وبالمثل ، ينبغي النظر الى تطبيع العلاقات بين تشاد وليبيا ، الذي أسفر عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، بوصفه أمرا يدعو الى ارتياح حكومة جنوب افريقيا الوسطى ، وعلامة بارزة في سياق الجهود المضطلع بها في جميع الجهات لتهيئة الظروف التي تتيح ، في النهاية ، تحقيق سلم حقيقي في تلك المنطقة . غير أنه من المهم ، مواصلة العمل من أجل توسيع نطاق هذه الثقة المستعادة .

وينبغي إبداء نفس هذه الروح من تعاون الدول الاعضاء ، التي كانت ضرورية لتسوية بعض النزاعات ، بغية وضع حد للحالة السائدة في الشرق الاوسط ، حيث أصبح من الضروري الآن عقد هذا المؤتمر الدولي ، الذي يجب أن تشارك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، والذي سيتناول الحالة في المنطقة لا سيما فيما يتعلق بقضية فلسطين ، التي تعتبر جوهر هذه المشكلة . كما ينبغي ابدؤها أيضا في شأن أفغانستان ، حيث بدأ فعلا انسحاب القوات الاجنبية ، وحيث يجب أن يُعمل حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره كدولة محايدة من دول حركة عدم الانحياز من خلال التطبيق صادق النية الفعال لاتفاقات جنيف ؛ وكذا في شأن كمبوتشيا ، حيث ينبغي أن تشكل مبادئ الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ، الأساس لاية تسوية ، بما في ذلك الانسحاب غير المشروط للقوات الاجنبية من أراضي ذلك البلد ؛ وكذلك في شأن أمريكا الوسطى ، حيث ينبغي أن يسفر اتفاق غواتيمالا ، الذي يمكن أن يهيئ الظروف الحقيقية لتحقيق السلم في المنطقة ، عن نتائجه المرجوة على نحو تام ؛ وفي شأن شبه الجزيرة الكورية أيضا ، حيث ينبغي مواصلة وتشجيع الحوار المتجدد بين الطرفين ، ليس فقط لتمكين الشعب الكوري من تحقيق تطلعاته المشروعة صوب الوحدة ، بل أيضا لإمكان النظر في مسألة قبول كوريا في الأمم المتحدة .

يتضح مما ذكرت حتى الآن ، أننا يجب أن نشارك في بذل الجهود لتشجيع الدول على أن تبدي بوضوح استعدادا سياسيا ، عن طريق تعاونها في إطار الآلية التي أوجدتها ، ليس فقط لضمان حفظ السلم ، وإنما أيضا لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم بوصف ذلك شرطا آخر من شروط حفظ ميزان السلم . وهذا النهج الجديد ، في المجال الاقتصادي ، هذه المرة ، لا يمكن أن يتمثل إلا في دعم الدول ، الذي لا غنى عنه ، لعمل الأمم المتحدة ، ومن ثم ، يمكن أن تسهم في ايجاد الظروف المواتية لتحقيق التعاون الضروري للانتعاش الاقتصادي لاقل الاجزاء نموا في العالم .

والآن ، وقد وُضعت حالة تلك الاجزاء من العالم ، وحالة افريقيا بصفة خاصة ، بصفة منتظمة ، على جدول أعمال الجمعية العامة ، بُذلت الجهود حقا ، برعاية الامم المتحدة ، للتفكير في هذه المسألة ، بل واعتمد برنامج عمل على أساس من المسؤولية المتبادلة . ولقد أجرينا لتونا استعراضا نصفيا لذلك البرنامج . وفي هذه المرحلة ، اسفرت النتائج التي توصلت اليها بعناء اللجنة المختصة التي أجرت الاستعراض ، وبصرف النظر عن أية تعليقات أخرى على تلك النتائج ، عن تقييم دقيق للحالة بعد سنتين من اعتماد البرنامج .

ويتبين مما خلعت اليه اللجنة المختصة أن البلدان الافريقية ، التي تظل مسؤوليتها عن تطبيق برنامج العمل مسؤولية عليا ، قد احترمت التزاماتها ، إذ قبلت ببذل تضحيات ضخمة وبذلت بالفعل جهودا حقيقية من أجل التنمية ، وهي ، بالمناسبة ، جهود اعترف بها المجتمع الدولي وأيدها . إلا أنه ، كما أشارت اللجنة المختصة في تقريرها ، ظلت هناك معوقات حقيقية تعوق جهود التنمية التي اضطلع بها . ويجب إزالة هذه المعوقات التي تتعلق أساسا بالاثر الناشئ عن الظروف المناخية الصعبة ، وانهييار أسعار السلع الأساسية التي يعتمد عليها اقتصاد البلدان الافريقية الى حد كبير ، وزيادة ديونها الخارجية وايضا زيادة عبء خدمة تلك الديون ، ونقص التدفقات المالية الى هذه البلدان ، وإلا فإن هذه البلدان لن تتمكن من إحراز أي تقدم صوب تحقيق التنمية .

بيد أن الحقيقة الماثلة في أن اللجنة المختصة تمكنت في هذه المرحلة الانتقالية من التوصل الى اتفاق بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها لتطبيق برنامج العمل على نحو كامل ، شبين استعداد البلدان الافريقية والمجتمع الدولي لبلوغ الاهداف المنصوص عليها في برنامج العمل . وهكذا ، فإن الافاق التي تنفتح أمامنا نتيجة لذلك ، يمكن أن تفضي الى نتائج جيدة ، ولكن فقط إذا ما غيرت البلدان المتقدمة مواقفها وساعدت على ايجاد مناخ جديد من الثقة في التعاون بين الدول ، لا سيما عن طريق محاولة إزالة المعوقات التي تحول دون تمكين البلدان الافريقية

المتاجرة معها من التوصل الى التنمية التي تسعى اليها . وفي هذا الصدد ، ينبغي ضمان قدر كاف من حثائل صادرات السلع الأساسية بحيث لا تتعرض البلدان بصفة مستمرة للإضرار الضارة المترتبة على تذبذب أسعار تلك السلع .

وينبغي إعطاء أولوية لاعتماد تدابير سليمة ومرنة لتخفيف عبء الديون . لأن خدمة الدين ، التي تتأثر في بعض الحالات ، كما هي الحال في جمهورية افريقيا الوسطى ، بثلك موارد الميزانية ، تشكل معوقا حقيقيا لعملية التنمية الاقتصادية ، حيث أنه لا توجد هناك أية موارد استثمارية متاحة .

والالتجاء الى إعادة هيكلة الديون لا يُمكن ، بسبب نطاقه المحدود ، من حل المشاكل الهيكلية التي تُلحق الضرر بمعظم الاقتصادات الافريقية . ولهذا السبب ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي قدرا أكبر من التعاون والتضامن ، وذلك حتى يمكن للتدابير المنبثقة عن المؤتمر الدولي القادم بشأن الدين الخارجي لافريقيا أن تأخذ في الاعتبار المصالح المتبادلة للدول . وما لم يؤخذ البعد الإنساني في الاعتبار بوصفه الهدف النهائي ، لا يمكن أن تتحقق الفعالية للإجراء المتخذ من جانب الدول الاعضاء من أجل الإسهام بصورة مشتركة مع الامم المتحدة ، لإيجاد الظروف اللازمة لتحقيق تعاون منظم أفضل في شتى الميادين . إن قدرا أكبر من الأمن وحداً أدنى من التنمية لابد أن يعنى ، فوق كل شيء ، أمنا أكبر ، وعلى أقل تقدير حداً أدنى من مستويات المعيشة للجميع .

وفي جمهورية افريقيا الوسطى توجت الآن العملية المؤسسية الديمقراطية التي بدأت منذ وقت قصير ، بقيادة الرئيس اندريه كولنغبا ، باستعادة الديمقراطية . وقد وقّع بلدي على صكوك دولية متنوعة تنظم حقوق الإنسان وتحكمها وتكلفها ، وذلك في إطار كل من الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . فقد أصبحت حماية حقوق الإنسان من الواجبات الضرورية للدولة ومن أخلاقيات الأمة ، لأننا إذا لم نعد الإنسان بحياة أفضل لا يمكننا أن ندعو الى تعبئة الجهود من أجل التنمية أو الى الوفاق أو السلم . فمن أجل صالح الإنسان ينبغي بث هذه القيم ورعايتها ومنحها ولا سيما في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

نعم ، لقد بدأ يظهر أمل جديد في نهاية قرننا ، وهو قرن يتسم بالتغيير العميق والخطوات التقدمية والاختراقات العظيمة في مجالات العلم والتكنولوجيا ، ويتسم بالاعتراف العالمي بأن لكل إنسان هويته وطابعه الفريدين فيما يتعلق بقيم التحرر من العبودية والتطلع الى الحرية والمساواة ؛ لكنه أيضا قرن لم ينجح حتى الآن في النهوض نهوضا كاملا بتحقيق هذه القيم لصالح البشرية جمعاء ، وقد كان هذا هو حلم الاباء المؤسسين لمنظمتنا .

هل من الممكن أن تصبح عودة الامل والاتجاه الجديد صوب الحوار والبحث عن حلول توفيقية فاتحة لإيجاد عالم تسوده العدالة والتسامح والتضامن ، عالم يمكننا فيه سويا أن نتصدى للمشاكل التي تضر بأحوال الإنسان ونقدم الحلول سويا ؟ إن هذا ممكن إذا ما وأصلنا التحلي بالارادة السياسية من أجل صيانة الامم المتحدة ، وهي الإطار الذي لا غنى عنه من أجل العمل سويا ومن أجل التعاون ومن أجل عصر جديد من الثقة فيما بين الدول والامم والشعوب .

لقد حان الوقت لجميع البشر ذوي النوايا الحسنة كيما يوحدوا قدراتهم الخلاقة وجهودهم وأن يتكلموا نفس اللغة ، لغة السلم . فليقولوا لا للحرب ولا للفقر . وليظهروا ، صراحة ، إيمانهم بميثاق الامم المتحدة وبتحسين أحوال البشرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الجمهورية

العربية السورية الذي طلب الكلام ممارسة لحق الرد . وأذكره أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تحدد مدة الكلمة الاولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق وتلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : مساء يوم أمس استعمل

المندوب الاسرائيلي هذا المحفل الموقر ، في تحد مافر لكل القواعد والانظمة الخلقية ، في محاولة يائسة لتحويل أنظار المجتمع الدولي عن الوضع المأساوي الذي يعانيه الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة وسكان الاراضي العربية المحتلة الأخرى ، تماما كما فعل وزير خارجيته منذ بضعة أيام .

إن الملاحظات التي أدلى بها الممثل الاسرائيلي لم تكن لتستأهل أي رد بالنظر الى أنها بُنيت على مجموعة من المغالطات وتشويه الحقائق ومحاولة صرف الانظار عن الحقائق في الشرق الأوسط .

إنني أود ، وللتسجيل فقط ، أن أوضح الحقائق التالية : أولا ، إن الانتخابات الاسرائيلية وما يطرح فيها من مشاريع وأفكار لا تخرج عن كونها عملية تهريجية لصرف الانظار عن حقيقة السيادة التوسعية الاسرائيلية والاستيطانية في فلسطين المحتلة وفي

الأراضي العربية المحتلة الأخرى . إن الرأي العام العالمي يرى بوضوح أن إسرائيل هي العقبة الرئيسية في طريق السلام في الشرق الأوسط . وإن الملاحظات التي أدلى بها الممثل الإسرائيلي مساء يوم أمس لا يمكن أن تعيد الأضواء التي سقطت عن وجه إسرائيل العدواني التوسعي الاستيطاني والعنصري .

ثانياً ، إن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق ، وأعيد وأكرر لا يمكن أن يتحقق ، إلا ضمن إطار المؤتمر الدولي وتحت إشراف الأمم المتحدة وطبقاً لقراراتها المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي ، وعلى أساس تحقيق ما يلي :
أولاً ، الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة ، جميع الأراضي العربية المحتلة دون استثناء . ثانياً ، تمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة ، وفي مقدمتها حق العودة إلى أرضه فلسطين ، وتقرير المصير ، وبناء دولته المستقلة . ودون تحقيق ذلك ، لا سلام في الشرق الأوسط ، وأقولها بوضوح . وإن الشعارات التي تطرح والمواضيع التي تقدم بغية إيهام الرأي العام الدولي في الرغبة في السلام لها زائفة ولا يمكن أن تغير الحقيقة وهي أن السلام ينبغي أن يتم عبر مؤتمر دولي وتحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الأعضاء الخمس الدائمة في مجلس الأمن والأطراف المعنية بالنزاع العربي الإسرائيلي بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وهذا حوله أجماع دولي . من الذي يعيق عقد مثل هذا المؤتمر ؟ إسرائيل ، فقط إسرائيل وتأييد بعض من يؤيدونها .

(السيد المصري ، الجمهورية
العربية السورية)

شالسا ، إن سوريا أوضحت أكثر من مرة وأكدت وكررت ان علاقتها بلبنان علاقة
أخوية تاريخية تقوم على أساس مساعدة الشعب اللبناني في حل مشاكله . وان مثل هذه
العلاقة الاخوية التاريخية بين سوريا ولبنان لا يمكن لاحد المساس بها ، وهي مبنية على
أساس المصالح المشتركة والامن المتبادل .

وإن من خلق المشاكل في لبنان هو الغزو البربري الذي قامت به إسرائيل عام
١٩٨٢ ، والذي دمر لبنان وقضى على وحدة أرضه ، واحتلت جنوب لبنان ، وتحت تأثير
المقاومة الشعبية اللبنانية الوطنية اضطرت اسرائيل للإنسحاب وبقيت في الجنوب .
وعلى إسرائيل أن تنسحب من الجنوب . وإن المقاومة الوطنية اللبنانية سترغمها على
الانسحاب .

بهذه الملاحظات التي أوضحت فيها حقائق الامور أنهى بياني هذا .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥